فلا تلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقال في المثنى والمجموع على حد علمين اذا
لم نجعل نونيهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذو مسلمين وذو ومسلمين ليلتحق على
اخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في لاثنين الاثنين واضافة ذو ومتصرفاته هنا
من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والعلم المركب تركيبا اضافيا يبقى وجمع منه المضاف
نحو عبد مناف وعبد ومناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا
وجمعهما كقولك في ابو يزيد ابو الزيدين وابا الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف
وجمعه نحو ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو وكذا علمين كانا لو لا ان كان العامل قلت
ينوكذ او ذو وكذا واتا كذا وذا وآكذا وآتكم يكونا العامل سواجا لمونثه بنت كذا الخوان
البون وبنت البون وحمار وعشوزن وناقة ذات عشوزن او لم يات لمونثه ذلك
نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات
كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات النعدة لحاقا بعين العقلا في الجمع بالواو والنون انتهى
والعشون جمعه فعلون وبلوراس اللحية قاله الجاربردي وقال في الصحاح العشون
شعرات طوال تحت خف البعير الرابع التنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على
علميته بل اذا اريد تثنيته وجمعه قدر تنكيره ولذا لا تثنى الكنايات عن
الاعلام نحو فلان وفلانة ولا تجمع لانها لا تقبل التنكير والاجود اذا ثنى العلم او جمع
ان يحلى بالالف واللام عوضا عما سلب من تعريف العلمية وتقابل الاجود ما كان
الربع الا منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقال زيدان وزيدون
قال ابو حيان وهذا القول الثاني غريب جدا لم اقف عليه الا في هذا الكتاب
وليستثنى نحو جادين اسمي الشهر وعاميين اسمي جبلين واذرعات وعرفات
فان التثنية والجمع فيها لم يسلبها العلمية ولذا لم يدخل عليها الالف واللام ولم
تضف قال حتى اذا رجب نولي وانقضى وجمادیان وطاشر يقبل
وقال لوان عصر عامين ويذبل وعبارة الرضي واذا ثنى العلم او جمع فلا
بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على
معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا الى اسم معدود نحو اباتكم وعامين
كما مر فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال المصنف وجد جر

ذلك

ذلك التعريف الغالب باخص او اتى التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم
ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذا لم
يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب
جبر التعريف الغالب في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما وصرفهما بالنكرة والاستقرا
يقوي مذهب المصنف مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في
تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلمين
لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتها ايضا وليس كذلك
قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل
جاني رجل ورجل ورجل ولما علم انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي
هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع
به ذلك فجبروا التعريف الزايل بالتزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية
الامرين جميعا الخلاص من التنكير والتشيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان
كان التعريفان متغايرين لكنه غاية الجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجرور
باللام وذلك في اشيا مشتركة في الاسما لازمة صاحبها كابا بين لجملتين متقابلين
يقال لاحدهما اما ان الريان كثيرة الماء فيه وللاخر اما ان العطشان لقلته فيه
وكذا عامان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عامية وكذا جادیان
واما جاز تجريد هذه الاسما من اللام لان احد الجبلين لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا
كالشي الواحد المثنى كما يسمى مثلا شخصان بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد
منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى
يقال لهما زيدان وعرفات كابا بين وعاميين فان كل موضع منهما كان يسمى عرفه
فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فلا تثنى من هذا اذ لا يقال
لبعض منه اذرعه بل هو كساحد موضوعا لشخص معين انتهت ولا جل
شرط الجمع والتثنية قبول التنكير ذهب المحققون الى ان اللذين واللتين
واللذان واللتان وذين وتين وذان وتان ليست مثناة لان اسما الاشارة
والاسما الموصولة ملازمة للتعريف كما ذكر المصنف في شرح الشذور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)